الاتجاه إلى تصنيع البلاد إلى جانب الاهتمام بالزراعة لزيادة الانتاج

- ٨ -

إن ماذكرته فى مقدمة كتابى هذا من أن الزراعة ستستمر المهنة الرئيسية للسواد الأعظم لسكان البلاد إلى ما شاء الله مهما اتجهنا بالبلاد إلى الصناعة أقصد بهذا ما عليه طبيعة الشعب المصرى وتكوينه إذ أن الغالبية فى سكان وادى النيل هم الفلاحون وأشير إلى ما تمتاز به أراضيه من خصب جلبه له النيل ولم أقصد بأن مصر بلد زراعى وستظل قطراً زراعياً ولا يمكن أن تتحول إلى قطر صناعى ، فلماذا لا يسير تقدم الصناعة فى مصر إلى جانب تقدم الزراعة وهل يمنع التوسع فى الإنتاج الزراعى والحيوانى من التقدم فى الصناعات المختلفة وكم من أقطار زراعية فى العالم تحولت إلى أقطار صناعية ولم تهمل الزراعة .

وأول خطوة نتجه إليها فى التصنيع هى أن تقوم الصناعات فى مصر على أساس استنفاد الحاصلات الزراعية والحيوانية باستغلالها داخل القطر فى صناعة ما تحتاجه البلاد من أقمشة لملابسنا ومن أغذية نستعيض بها عما نستورده من الخارج بأموال باهظة ولنواجه الزيادة المستمرة فى عدد السكان فى مصر .

وطبيعى أن الاتجاه بالبلاد إلى التصنيع الزراعى سيشجعها على

الاتساع فى رقعة الأرض المزروعة بإصلاح الأراضى البور وتعمير الصحارى وإنشاء الغابات والمراعى بها وما مشروع زراعة الأشجار الخشبية إلا خطوة من خطوات الاتجاه إلى التصنيع فإنه سيوفر مستقبلا استيراد كميات كبيرة من الأخشاب التى تستعمل فى صناعة الأثاث فى مصر والادوات الخشبية كما أن الإكثار من المراعى سيؤدى إلى النهوض بصناعة مستخرجات الألبان .

ومما لا شك فيه أن الاتجاه إلى تصنيع البلاد بجانب الاهتمام بالزراعة لزيادة الإنتاج سيؤدى إلى زيادة الدخل القومى الذى بلغ فى ١٩٥٠ ٨٠٠ مليون جنيه مصرى منها ٣٢٠ مليون جنيه مصدرها خامات زراعية ومنتجات حيوانية أى بنسبة لا تتجاوز ٤٠ ٪ والمواد الغذائية تكلفنا من دخلنا هذا ٣٥٠ مليون بنسبة ٤٥ ٪ والكساء يكلفنا نحو ١٠٠ مليون جنيه بنسبة ١٢٫٥ ٪ وهذا الإحصاء يدل على أن متوسط دخل الفرد المصرى فى السنة لا يتجاوز أربعين جنيها بينما الأمريكى يصل إلى ٢٠٠ جنيه ونحن نستورد من الخارج من الغذاء والكساء ما يقدر بعشرات الملايين من الجنيهات فإن مصر تستورد بما يقرب من خمسين مليون جنيه كل عام حبوباً وسكراً ومنتجات ألبان ولحوما محفوظة وفاكهة وزيوتا ودهونا غذائية صناعية .

ولا زالت مصانع الصناعات الغذائية فى مصر محدودة فهى لاتتجاوز ٦٠٠٠ مصنع بما فيها مضارب الارز والمطاحن وغيرها من المصانع ويبلغ رأس مالها ٢٧ مليون جنيه بينما جميع رأس المال فى الصناعات القائمة كلها فى مصر ٨٥ مليون جنيه لعدد ٢٢٫٠٠٠ مصنع ويشتغل فى الصناعات الغذائية ٦٥٫٠٠٠ عامل من ٢٦٠٫٠٠٠ عامل

صناعى وتبلغ قيمة الإنتاج الصناعى الزراعى حوالى ٥٢ مليون جنيه من ١٦٧ مليون جنيه وهو الإنتاج الصناعى الكلى .

وأهم الصناعات الغذائية التى تحتاج إليها مصر هى صناعة التبريد لحفظ المنتجات الزراعية والحيوانية لأكبر مدة ممكنة للتحكم فى تسويقها محلياً وخارجياً وللآن لا يوجد من غرف التبريد فى مصر إلا ٢٦ غرفة مساحة فراغها ٤٥ ألف متر مكعب وهى موزعة على الموانى والقاهرة

وليست على كل حال هى مشكلة الإحتفاظ بالإنتاج الزراعى والحيوانى صالحا لمدة طويلة فقط بل لا توجد فى مصر صناعة زراعية منظمة تهدف إلى توفير الفاكهة بالبلاد بانشاء مساحات تجارية واسعة يسهل فيها تطبيق القواعد الفنية والاقتصادية التى تتطلبها صناعة التعبئة الطازجة والتصدير وما يتبعها من صناعة الحفظ والغريب أنه لا زالت مصر تستورد كل عام من البلح الجاف ما قيمته ٧٠٠٠٠ جنيه مع أن مصر من أهم ما يجود فى أرضها النخيل وليس هذا بعجيب فإن مصر تستورد قمحاً بحوالى ٣٠ مليون جنيه سنوياً وهو أهم غذاء للشعب وعلى العموم مساحة الأرض المزروعة فاكهة حوالى مائة الف فدان والمزروعة خضرا نحو مائتى الف فدان والمراعى التى يمكن تربية القطيع من المواشى والأغنام لاتذكر فيها فكيف يمكننا أن نتجه إلى النهوض بالصناعات الغذائية مع هذه المساحات البسيطة كما أنه لا يكفى أن تكون فى مصر حقول زراعية تنتج القطن والفلال والقصب والفواكه ثم تكدس هذه المحاصيل فى انتظار تصريفها محلياً أو فى الخارج بثمن بخس كما هو الحال فى القطن فى العامين السابقين وبعض الأعوام الأخرى ولو كانت لدينا المصانع التى تستوعب من محصوله كل عام لا مليون قنطار فقط من القطن بل

ملايين من القناطير لما وجدنا أنفسنا كل عام أمام مشكلة تصريف القطن وانخفاض أسعاره والخسارة التى تحدث للبلاد من انهياره وكذلك لغيره من المحاصيل وإن غزل مصر ونسجها ليبهر العالم ويشتغل فى هـــذه الصناعة فى مصر الآن حوالى نصف مليون عامل فى المصانع الضخمة فى المحلة الكبرى وكفر الدوار وتستثمر فيها عشرات الملايين من الجنيهات وتوضح الاحصاءات الآتية التطور العظيم لهذه الصناعة .

فقد بلغ إنتاجنا من القطن فى سنة ١٩٥١ ٥٣ ألف طن وبلغ إنتاج مصانع المنسوجات التابعة لمصانع الغزل من المنسوجات القطنية ٢٠٠٧ مليون متر فى عام ١٩٥١ وقد وصل عدد الأنوال إلى ١٠٫٨٤٢ نولا فى هذا العام أيضاً .

ومع ذلك لا زلنا بعيدين عن حدود قوتنا الإنتاجية التى تقدر بـ ٧٠ ألف طن فى العام وقد هبطت وارداتنا فى الغزل عام ١٩٥١ إلى حوالى ١١٤ طنا وفى المنسوجات إلى ثلاثة آلاف طن بينما بلغت صادراتنا من من الغزل ١٠ آلاف طن وفى المنسوجات ٧٠٠ طن وهنـاك صناعات زراعية كثيرة فى مصر فى طريق التقدم بخلاف ما ذكرته من ضمنها صناعة تجفيف البصل والثوم التى لا يكاد يحس بها المستهلك المصرى لأنها تعمل للتصدير وقد صدر فى سنة ١٩٥١ من البصل المجفف ١٧٧٤ طناً قيمتها ٢٥٢ ألف جنيه وتقوم فى البلاد سبعة مصانع لإنتـــاج البصل المجفف رأس مالها ٣٠٠ ألف جنيه تنتج هذه المصانع ٦٥٫٠٠٠ طن طن سنويا يصدر ٤٠ ٪ منه وتقدر قيمة الصناعات التى يمكن أن تقوم على الإنتاج الحيوانى بحوالى خمسة ملايين من الجنيهات من صناعة الجلود ومستخرجات الألبان واللحوم المحفوظة والصناعات الدقيقة التى تقوم

على عظام الحيوانات وصناعة الفراء التى تقوم أيضاً على العظام وصناعة الدم المجفف الذى يستعمل كسماد عضوى .

وهناك أيضاً صناعة الدخان التى تعول ٨٠ ألف أسرة وتستفيد الخزانة العامة منها سنويا بمبلغ ٣٠ مليون جنيه رسم إنتاج وضرائب جمركية إذ أن الدخان يستورد من الخارج وفكر أخيراً فى زراعته فى مصر أيضاً وقد بحث فى النهوض بصناعة مستخرجات الألبان من جبن مختلفة تستورد مصر كميات كبيرة منها سنوياً تصل قيمتها إلى حوالى ٢ مليون جنيه كما بحث فى إمكان إقامة مصنع لمسحوق اللبن المجفف يكفى لتزويد ٣٠٠ ألف طفل بوجبة من اللبن كل يوم لمدة سنة على أن يكون تحت إشراف وزارة الزراعة وبالنهوض بصناعة الألبان يمكن تشغيل ٢٠ ألفا من خريجى الجامعات ، ٨٠ ألف عامل فضلا عن ذلك يعمل على زيادة دخل الفلاح حيث أن فى مصر مليونا ونصف بقرة وجاموسة تنتج حوالى ألفى مليون كيلو جرام من اللبن يقوم برعايتها ١٤ مليون فلاح موزعين على ٤ آلاف قرية ويستهلك هذا الإنتاج ستة ملايين فرد ويمكن بمبلغ ٤٨ مليون جنيه إنشاء ١٢٠ مصنعاً للألبان ومنتجاتها فى بحر خمسة عشر عاما .

بهذا يكون اتجاهنا نحو تصنيع البلاد تصنيعاً زراعياً إلى جانب الاهتمام بالزراعة لزيادة الإنتاج ليكون متمشياً مع الاضطراد فى تكاثر عدد السكان وفيما يلى بيان عن بعض عدد المصانع ذات الإنتاج الصناعى ذى الصبغة الزراعية وعدد المشتغلين بها ورؤوس الأموال ومصروفات الصناعة وقيمة منتجاتها حسب آخر إحصاء للدليل الدولى الموحد ثم فى القطر المصرى :

رقم	نوع الصناعة	عدد المصانع	عدد المشتغلين بها	جملة رأس المال بالجنيه المصرى	المصروفات بالجنيه المصرى	قيمة المنتجات بالجنيه المصرى
١	حلج وكبس القطن	٨٤	٢١٣٢٨	٧٧٩٩٦٩٥	١٠٦٣٨٦١٤	١٦٢٨٩٢٢٠
٢	صنع المواد الغذائية كلها	٥٩٨٣	٨٢٤١٩	١٢٤٦٧٥١٩	٥٧٧٦٨٥٥٣	٦٢٥٩٧٦٨٥
٣	صنع التبغ	٦١	٩٨٢٢	٤٨٢٦٢٠٦	٢٥٣٣٢٢٢٠	٢٩٧١٦٨٤٤
٤	« المشروبات	٢٧٧	٥٧٣٨	٢٣٧٨٢٠٩	٢٩٩٨١٢٨	٤٠٨٤٥٤٩
٥	« النسيج	١٢٤٠٠	١٤٤٦٥٤	٨ ١٢٦٤٤٠	٣٩٣٥١٦٢٥	٤٧٣٥٨١٥٣
٦	« الملابس والمنسوجات الجاهزة والأحذية	١٩٩٨	٨٧٤٦	١٤٠٤٨٨١	٢٨٨٦٥٧٩	٣١٦٢٠٥٦
٧	« الخشب والفلين	٢٢٢	١٠٢٩	١٣٧٨٣٥	١٣٢٥٥٨	١٦٦٠٣٩
٨	« الأثاث والأدوات البنائية	١٤٩١	٧٥٠٩	٥٥٤٩٥٤	١٦١٦٩٤١	١٨٦٩٢٣١
٩	« الأوراق	١٦١	٤٨٧٩	٦١٩٣٨٠	١٤٦٦٢٩٣	١٥٨٣٢٣٨
١٠	« الجلود والمصنوعات الجلدية	٤٠٨	٣٧٨٩	٩٦٨٠٠١	٢٣٣٣٠٥٩	٢٥٧٨٣٥

وفيما يلى إحصاء عن عدد الحيوانات فى مصر

الحيوانات

أبقار	جاموس	حمير	جمال	خيل	بغال	أغنام	ماعز	خنازير
١٣٢١٠٥٢	١٢٤٠١٩٦	١١٢٥٩٤٥	١٩١٧٢١	٢٧٧٤٧	١٢٢٢٥	١٨٧٥٣٣٨	١٤٧٥٨٣١	٥٠٣٤٣

obeikandi.com

وكل هذا ثروة يمكن الاتجاه بها إلى التصنيع كما هو فى الثروة الزراعية بالنهوض بصناعة اللحوم المحفوظة ومنتجات الألبان والمنسوجات الصوفية وصناعة الجلود وحينما يتم تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان الذى بدأ العمل فيه ستقوم صناعات كثيرة فى مصر من أهمها صناعة السماد فسينشأ مصنع للصلب ومصنع للسماد إلى جانب المصانع الحالية تنتج ما لا يقل عن ٥٠٠ر٠٠٠ طن من السماد الآزوتى سنويا لسد حاجات البلاد ويغنيها عن استيراد الأسمدة ويحفظ ثروة البلاد وينميها فضلا عما لهذه الصناعة من علاقة وثيقة بزيادة الإنتاج الزراعى ومن الصناعات الزراعية الجديدة التى بدأت فى البلاد هى صناعة السكر من البنجر فقد وافقت الحكومة على بيع ٣٠ر٠٠٠ فدان من الأراضى البور لإحدى الشركات لزراعة البنجر وإنشاء مصنع لاستخراج السكر من البنجر إنتاجه سيكون من ٥٠ر٠٠٠ طن تزداد إلى ١٠٠ر٠٠٠ طن وبذلك يتوفر مبلغ حوالى ٤ مليون جنيه تستورد بها الحكومة سكراً قدره ١٠٠ر٠٠٠ طن

وهناك صناعات زراعية أخرى يمكن أن تنهض على استغلال المخلفات الزراعية مثل قش الأرز وحطب القطن ومصاصة القصب وهى صناعة الورق الذى تستورد منه البلاد بحوالى ٣ر٥ مليون جنيه سنوياً وقد تألفت شركة لإنتاج ٣٥ر٠٠٠ طن منه سنوياً زيادة عن الشركات الموجودة حاليا وكذلك صناعة الحرير الصناعى التى سيكفى إنتاجها حاجة البلاد فى نهاية سنة ١٩٥٥ وصناعة الجوت التى سيصل إنتاجها إلى ٢٠ر٠٠٠ طن سنوياً وتوفر صناعة الجوت إذا بلغت هذا الحد من الإنتاج للبلاد مبلغاً وقدره ٤ ملايين جنيه سنوياً .

وإلى غير ذلك من الصناعات التى لا يتسع المقام لسردها وسرد أهمية النهوض بها والعناية بشأنها .

ولست فى اتجاهى نحو تصنيع البلاد أقصد أن أغفل الجانب الزراعى الذى عليه اعتماد الغالبيـــة العظمى من السكان وإن كنت فى كلامى على التصنيع لم أتناول إلا الناحية الزراعية منـــه وعليه فيجب أن نسير فى نهضتنا الصناعية إلى جنب نهضتنا الزراعية فمن العـــار أن نستورد من الخارج سنوياً ما قيمته ٤٧٤ر٦٤٩ ر٣٤ جنيهاً ومن دقيق القمح فقط ما قيمته ٧ر٥٠٠ر٦٧٥ جنيهاً فيجب أن نعمل بالزراعة إلى الإستكفاء الذاتى وبخاصة فى المواد الغذائية الرئيسية فلا يصح مثلا أن نستورد أيضاً فواكه بما قيمته ٣ر٢٤٧ر٢٣١ جنيهاً وقـــد تكون من صنف واحد كالتفاح مثلا إلى غير ذلك مما سبق الإشارة إليه فى أبواب سابقة .

الخاتمة

ولتتمشى البلاد مع النهضة الأخيرة وتنال بغيتها وتصبح فى مستوى أرقى الدول الأجنبية يجب أن تسير على مارسمناه من خطوط رئيسية لسياستنا الزراعية والتى تتلخص فى إنتاج البلاد لكفايتها من محاصلات بدلا مما تستورده من المنارج كالحبوب واللحوم ومنتجات الألبان وإن ذلك لهو بمثابة الغذاء الرئيسى للشعب وذلك لأن انتاج البلاد لا يتكافأ مع عدد السكان الذين أصبحوا حوالى ١٢ر٢ مليونا ومساحة الأرض التى تنتج تبلغ ٥ر٦ مليون فدان أيضا بينما كان عدد السكان سنة ١٩٠٠ عشرة ملايين والأرض ٥ر٦ مليون فدان وهذا هو السبب فى انخفاض مستوى المعيشة فى مصر وزيادة مساحة الأراضى الزراعية وهو ما يعبر عنه بالتوسع الزراعى الأفقى يكون بتحويل مساحة كبيرة من الصحارى المصرية إلى أراضى قابلة لزراعة بعض المحاصيل والفواكه والخضر والأشجار الخشبية والمراعى التى يمكن عليها تربية قطيع من المواشى والأغنام والدواجن التى يمكن الاستفادة بها فى إنتاج الألبان وفى توفير اللحوم وذلك إلى جانب إصلاح الأراضى البور الموجودة فى شمال الدلتا وغيرها ويمكن توزيع مساحات من هذه الأراضى على المتعلمين والمتعطلين والأهالى المعوزين مع إعطائهم سلفاً منظمة لمساعدتهم على النهوض بالزراعة وزيادة الانتاج مع تخفيض نفقاته وهو ما يعبر عنه بالتوسع الزراعى الرأسى على أن تعمل وزارة الزراعة والجهات الفنية الأهلية على تحسين المحاصلات المصرية وزيادة

obeikandi.com

إنتاجها وتعمل الحكومة من جانبها على تخفيض نفقات الانتاج الزراعى وذلك بتشجيع الأبحاث التى تقوم على هذا الأثاث فمثلا تقوم أبحاث الآن على طريقة إبادة دودة ورق القطن بواسطة فيرس يصيب الديدان فيهلكها ويحولها إلى مادة تبيد الديدان الأخرى إذا انتشرت بينها ويقوم بهذا البحث الدكتور مصطفى محمود حافظ وبعض أساتذة من الجامعات ورجال وزارة الزراعة .

وقد أخذ البحث فى هذا يتطور تطوراً كبيراً قد يؤدى الى انقلاب كبير يؤدى إلى الزيادة الهائلة فى انتاج القطن وكذلك الطريقة التى اكتشفها الاستاذ عبد المنعم بهجت الخبير الزراعى لتوفير المياه لزراعة الارز سيؤدى إلى زيادة فى دخل مصر تقدر بنحو ٢١ مليونا من الجنيهات فستتمكن مصر من زراعة ٦٠٠ر٠٠٠ فدان أرز بدلا من ٣٠٠ر٠٠٠ بنفس كمية المياه المخصصة وستصدر الكمية الزائدة للخارج

وتتلخص هذه الطريقة الحديثة فى حرث الارض ثم تلويطها على الشراقى بآلة حديثة ثم تزرع بآلة التشطير ثم تروى رية خفيفة ثم تروى كل أسبوع بعد ذلك رية خفيفة مدة ثمانية أسابيع طول مدة التحاريق وفى أغسطس تغمر الارض بالمياه كالعادة وبذلك يتوفر ٥٠ ٪ من ماء الرى حيث أن مياه الفيضان تتوفر فى أول أغسطس ومن العوامل التى يمكنها أن تعمل على النهوض بالزراعة وزيادة الانتاج الزراعى والحيوانى تعميم الجمعيات التعاونية التى توفر أحدث الآلات الزراعية وأجود أنواع التقاوى والأسمدة للفلاحين وهذا ما اتجهت اليه البلاد أخيراً ولكن يجب إلى جانب كل ذلك العمل على تخفيف مصاريف النقل بالسيارات أو السكك الحديدية وتوفير وسائل التخزين وإيجاد أسواق خارجية

للمحاصيل المصرية مع العناية لها بمختلف الطرق مع التوسع فى إنشاء المصانع المحلية للغزل والنسيج ولكافة الصناعات الزراعية التى تستورد بكميات كبيرة كصناعة أنواع الجبن الجافة ونصف الجافة واللحوم والخضر والفاكهة المحفوظة .

كما أن من أهم ما يجب رسمه فى سياستنا الزراعية هو العناية بحالة الفلاح وبانتشاله من الفقر والجهل والمرض بتمليكه الارض وبتيسير تعليمه وتوفير علاجه المجانى وعلى العموم يجب أن يكون اتجاهنا العمومى وهدفنا الرئيسى فى تخطيط سياستنا هذه من كافة الوجوه متجهة إلى توسيع انتاجنا مع تنويعه وتحسينه وترخيصه وتصريفه والعناية بالقائم بهذا الإنتاج

obeikandl.com